

التاريخ: 08 جماد الآخر 1446 هـ
الموافق: 09 ديسمبر 2024 م

عميلنا العزيز..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

الموضوع: إشعار تغييرات غير أساسية في شروط وأحكام صندوق العربي المالية المتوازن
اسم الصندوق: صندوق العربي المالية المتوازن

إشارة إلى المادة الثالثة والستون (63) من لائحة صناديق الاستثمار والخاصة بإشعار الهيئة ومالكي الوحدات بأي تغييرات غير أساسية في الصندوق العام، نود أن نفيد سعادتكم برغبتنا في إجراء بعض التغييرات على شروط وأحكام صندوق العربي المالية المتوازن وسيكون سريان التغيير بتاريخ (1446/06/23 هـ) الموافق (2024/12/24 م). وذلك حسب التالي:

تعديل اسم الصندوق حيثما ينطبق في الشروط والأحكام	
الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
صندوق العربي المالية متعدد الأصول المتوازن (المتوافق مع المعايير الشرعية)	صندوق العربي المالية المتوازن
anb capital Multi-Asset Balanced Fund (Shariah)	anb capital Balanced Fund
مبررات التعديل: ليتماشى مع أهداف الصندوق وموافقته للمعايير الشرعية.	

إضافة في صفحة الغلاف
<p>" تم اعتماد صندوق العربي المالية متعدد الأصول المتوازن (المتوافق مع المعايير الشرعية) على أنه صندوق استثمار متوافق مع المعايير الشرعية المجازة من قبل اللجنة الشرعية المعينة للصندوق"</p> <p>يجب على المستثمرين قراءة هذه الشروط والأحكام والمستندات الأخرى الخاصة بالصندوق بعناية قبل اتخاذ القرار بشأن الاستثمار.</p> <p>يعد استثمار المستثمر في الصندوق إقراراً منه باطلاعها على شروط وأحكام الصندوق وقبوله بها.</p> <p>يمكن الاطلاع على أداء الصندوق من خلال التقارير التي سيصدرها مدير الصندوق وتنتشر على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية "تداول".</p> <p>تحتوي هذه الشروط والأحكام على معلومات تفصيلية تتعلق بالصندوق وبعملية طرح الوحدات في الصندوق، وعند تقديم طلب للاشتراك في الوحدات عبر القنوات الإلكترونية، سوف يعامل المستثمرون على أنهم قد تقدموا فقط بناءً على المعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام. والتي تتوفر نسخ منها على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني لهيئة السوق المالية أو الموقع الإلكتروني لشركة تداول السعودية.</p> <p>مبررات الإضافة: لتتماشى مع التغييرات المقترحة للصندوق.</p>

تعديل في ملخص الصندوق، وحيثما ينطبق في الشروط والأحكام	
الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
فئة الصندوق/نوع الصندوق	فئة الصندوق/نوع الصندوق
صندوق استثماري قابض متعدد الأصول مفتوح مطروح طرْحاً عام	صندوق متعدد الأصول مفتوح مطروح طرْحاً عام
مهررات التعديل: فئة الصندوق وفق الشروط الأحكام الحالية هي صندوق قابض كما هو مذكور في عدة مواضع، ولغرض تجنب هذا الخطأ المطبعي يرى مدير الصندوق أهمية إيضاح فئة الصندوق في الفقرة المتعلقة بها لتتماشى مع بقية محتويات الشروط والأحكام ولائحة صناديق الاستثمار المعدلة بتاريخ 2021/2/24م	
أهداف الصندوق	أهداف الصندوق
يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو والحفاظ على رأس المال على المدى المتوسط والطويل، من خلال الاستثمار في محفظة متنوعة من الصناديق الاستثمارية التي تستثمر في مختلف فئات الأصول.	تحقيق عوائد ايجابية خلال مدة متوسطة الأجل والعمل على موازنة مخاطر الاستثمار من خلال الاستثمار في أصول متنوعة في اسواق عالمية مختلفة.
الحد الأدنى للاشتراك والحد الأدنى للاسترداد	الحد الأدنى للاشتراك والحد الأدنى للاسترداد
الحد الأدنى للاشتراك 100 ريال سعودي الحد الأدنى للاسترداد 100 ريال سعودي	الحد الأدنى للاشتراك 2,000 دولار أمريكي الحد الأدنى للاسترداد 500 دولار أمريكي
أيام التعامل / التقييم الاثنين والخميس	أيام التعامل / التقييم الأحد والأربعاء
أيام الإعلان الثلاثاء والأحد	أيام الإعلان الاثنين والخميس
عملة الصندوق الريال السعودي	عملة الصندوق الدولار الأمريكي
المؤشر الاسترشادي	المؤشر الاسترشادي
لا يرتبط الصندوق بأي مؤشر. ولكن، سيتم استخدام معيار مركب من 50% سايبيد لشهر واحد بالإضافة إلى 10% مؤشر آيديل ريتينغ للصبوك الخليجية و 40% من مؤشر اس اند بي للأسهم السعودية الشرعية للمقارنة مع أداء الصندوق.	مورقان ستانلي للأسهم العالمية 25% مؤشر تداول لجميع الأسهم السعودية 25% 50% معدل سعر الفائدة بين البنوك (لايبور) لشهر واحد
رسوم إدارة الصندوق	رسوم إدارة الصندوق
يستحق مدير الصندوق أتعاب إدارة بحد أقصى ما نسبته 0.90% سنوياً من صافي قيمة الأصول، لجميع فئات	لا يتقاضى مدير الصندوق رسوم إدارة ولكن يتحمل الصندوق رسوم الإدارة للصناديق المستثمر بها.

الأصول التي يستثمر فيها الصندوق، ويستثنى من ذلك صناديق الاستثمار المدارة من قبل مدير الصندوق.	
رسوم أمين الحفظ	رسوم أمين الحفظ
يدفع الصندوق اتعاب لأمين الحفظ 0.03% سنويًا من صافي قيمة أصول الصندوق المستثمرة في الصناديق الأخرى ماعدا النقدية.	سيتم احتساب رسوم الحفظ على أساس 0.03% سنويًا وخصمها كل يوم تقييم على أساس قيمة أصول الصندوق ما عدا النقد. بالإضافة للرسوم النظامية والرسوم التي قد تفرضها الأسواق ومراكز الإيداع والتي من الممكن أن تتغير من وقت لآخر.
رسوم ومصاريف أخرى 1.00% كحد أقصى	رسوم ومصاريف أخرى 1.50% كحد أقصى
مهرات التعديل: ليتماشى مع أهداف الصندوق وموافقته للمعايير الشرعية.	

إضافة في ملخص الصندوق
الحد الأدنى للاشتراك والاشتراك الإضافي عبر برنامج ادخار الأفراد: 50 ريال سعودي
رسوم الأداء: لا يوجد
مهرات الإضافة: لتتماشى مع أهداف برامج الادخار.

حذف في المصطلحات والتعريفات
<ul style="list-style-type: none"> • تعريف السوق. • تعريف برنامج الاشتراك المنتظم. • تعريف المصروفات الإدارية. • تعريف حقوق التصويت. • تعريف الاكتتابات المتبقية. • تعريف أدوات أسواق النقد.
إضافة في المصطلحات والتعريفات
<ul style="list-style-type: none"> • تعريف النظام • تعريف الشروط والأحكام • تعريف أمين الحفظ • تعريف المملكة • تعريف صندوق قابض • تعريف الريال • تعريف السجل • تعريف السنة المالية • تعريف مبالغ الاشتراك • تعريف صفقات أسواق النقد • تعريف الصكوك

<ul style="list-style-type: none"> • تعريف الإجارة • تعريف المرابحة • تعريف المضاربة • تعريف الوكالة • تعريف صفقات تمويل التجارة وسلسلة التوريد وتمويل رأس المال العامل • تعريف الاستثمارات الزراعية • تعريف الاستثمارات العقارية • تعريف استثمارات البنية التحتية • تعريف استثمارات رأس المال الجريء • تعريف الذهب • تعريف الاستثمار المدعوم بالأصول • تعريف المنتجات المهيكلة • تعريف صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) • تعريف صناديق الاستثمار العقاري المتداول (REIT) • تعريف نظام ضريبة القيمة المضافة • تعريف ضريبة القيمة المضافة • تعريف حساب الاستثمار • تعريف قرار صندوق عادي • تعريف قرار صندوق خاص • تعريف برنامج ادخار الأفراد
<p>مبررات الإضافة والحذف: لتتماشى مع تغييرات الصندوق المقترحة من أهداف واستراتيجيه.</p>

تعديل في فقرة (1) صندوق الاستثمار	
الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
صندوق استثماري قابض متعدد الأصول عام مفتوح متوافق مع المعايير الشرعية. ومؤسس وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار.	صندوق أسهم مفتوح عام
تعديل في فقرة (3) سياسات الاستثمار وممارساته	
(ب) أنواع الأوراق المالية التي سوف يستثمر الصندوق فيها بشكل أساسي	
الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
يستثمر الصندوق في محفظة متنوعة من الصناديق الاستثمارية العامة أو الخاصة ومنها المفتوح والمغلق وصناديق المؤشرات المتداولة (ETF) وغير المتداولة وصناديق الاستثمار المغلق المتداول، المتوافقة مع معايير اللجنة الشرعية والمرخصة من هيئة السوق المالية أو جهات رقابية مماثلة خارج المملكة التي تستثمر في مختلف فئات الأصول كما هو موضح ادناه مع التركيز بشكل أساسي	سوف يستثمر الصندوق في صناديق استثمارية متنوعة وفي أسواق محلية ودولية مختلفة

<p>استهداف الصناديق التي أصدرها مدير الصندوق أو أي من تابعيه وفقاً لأهداف الصندوق - :</p> <p>- أدوات أسواق النقد المتوافقة مع المعايير الشرعية: وتشمل، النقد، صفقات أسواق النقد.</p> <p>-صناديق الاستثمار التي تستثمر بشكل أساسي في صفقات أسواق النقد.</p> <p>-الصكوك وأدوات الدخل الثابت: وتشمل صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)</p> <p>-الأسهم المدرجة: وتشمل صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)</p> <p>-الصناديق الأخرى: تشمل، الصناديق الاستثمارية التي تستثمر أو توفر عائد يرتبط بـ: وسلسلة التوريد (Chain Supply) وتمويل رأس المال العامل، ورأس المال الجريء، والمنتجات المهيكلة، والاستثمارات الزراعية، واستثمارات البنية التحتية، والعقارات، والإجارة، والاستثمارات المدعومة بأصول، وصناديق الاستثمار العقارية المتداولة (REITs)، وأدوات الدخل الثابت الخاصة، والأراضي الزراعية، والملكية الخاصة، وصفقات تستثمر في تمويل التجارة.</p> <p>-صناديق تستثمر في الذهب: وتشمل صناديق المؤشرات المتداولة</p>	
<p>ج سياسة تركيز الاستثمار</p>	
<p>الصيغة المقترحة</p>	<p>الصيغة الحالية</p>
<p>- سوف يركز الصندوق على الاستثمار في توزيع أصوله بشكل أساسي في الصناديق الاستثمارية العامة أو الخاصة ومنها المفتوح والمغلق وصناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) وغير المتداولة المتوافقة مع ضوابط اللجنة الشرعية والمرخصة من هيئة السوق المالية أو جهات رقابية ماثلة خارج المملكة التي تستثمر في مختلف فئات الأصول كصناديق أدوات أسواق النقد وصناديق الصكوك كما هو مبين بالفقرة (ب) أعلاه، وكذلك صناديق الأسهم المدرجة وصناديق الاستثمارات الأخرى المذكورة أدناه في الفقرة (د)</p> <p>مع الالتزام بالمادة 41 من لائحة صناديق الاستثمار بحيث لا يتجاوز استثمار أصول وأموال الصندوق العام في الصناديق الخاصة أو الأصول غير القابلة للتسييل ما نسبته 10% من صافي قيمة أصول الصندوق العام</p>	<p>تتركز استثمارات الصندوق في صناديق استثمارية متنوعة. إن نسبة الاستثمار في تلك الصناديق ستختلف من وقت إلى آخر نظراً للأوضاع الاقتصادية وحسب التقدير المطلق لمدير الصندوق. ويعود تحديد الأوزان إلى مدير الصندوق ونظرته المستقبلية إلى العوائد المتوقعة للاستثمارات مقارنة بالمخاطر</p>

<p>- سيلتزم مدير الصندوق بتنويع استثمارات الصندوق كما هو مذكور في استراتيجيته، ولن تكون هناك قيود على التركيز في منطقة جغرافية معينة.</p> <p>-لمدير الصندوق الحق في الظروف الاستثنائية التي لا تتوفر فيها فرص للاستثمار مناسبة لأهداف الصندوق، استثمار ما يصل إلى 100% من صافي أصول الصندوق في أدوات أسواق النقد و/أو صناديق أسواق النقد و/ أو الإبقاء عليها كسيولة نقدية.</p>	
--	--

(د) جدول نسب الاستثمار في كل مجال استثماري

الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية																																				
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 33%;">فئة الأصول</th> <th style="width: 33%;">الحد الأدنى</th> <th style="width: 33%;">الحد الأقصى</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>أدوات أسواق النقد</td> <td style="text-align: center;">%0</td> <td style="text-align: center;">%5</td> </tr> <tr> <td>صناديق أسواق النقد</td> <td style="text-align: center;">%40</td> <td style="text-align: center;">%60</td> </tr> <tr> <td>صناديق الصكوك وصناديق أدوات الدخل الثابت</td> <td style="text-align: center;">%0</td> <td style="text-align: center;">%15</td> </tr> <tr> <td>صناديق الأسهم</td> <td style="text-align: center;">%40</td> <td style="text-align: center;">%60</td> </tr> <tr> <td>الصناديق الأخرى</td> <td style="text-align: center;">%0</td> <td style="text-align: center;">%10</td> </tr> <tr> <td>صناديق تستثمر في الذهب</td> <td style="text-align: center;">%0</td> <td style="text-align: center;">%10</td> </tr> </tbody> </table>	فئة الأصول	الحد الأدنى	الحد الأقصى	أدوات أسواق النقد	%0	%5	صناديق أسواق النقد	%40	%60	صناديق الصكوك وصناديق أدوات الدخل الثابت	%0	%15	صناديق الأسهم	%40	%60	الصناديق الأخرى	%0	%10	صناديق تستثمر في الذهب	%0	%10	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 33%;">نوع الاستثمار</th> <th style="width: 33%;">الحد الأدنى</th> <th style="width: 33%;">الحد الأعلى</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>صناديق الأسهم المحلية</td> <td style="text-align: center;">%5</td> <td style="text-align: center;">%50</td> </tr> <tr> <td>صناديق الأسهم العالمية</td> <td style="text-align: center;">%5</td> <td style="text-align: center;">%50</td> </tr> <tr> <td>صناديق أسواق النقد والسندات المحلية والعالمية</td> <td style="text-align: center;">%40</td> <td style="text-align: center;">%60</td> </tr> <tr> <td>النقد</td> <td style="text-align: center;">%0</td> <td style="text-align: center;">%5</td> </tr> </tbody> </table>	نوع الاستثمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى	صناديق الأسهم المحلية	%5	%50	صناديق الأسهم العالمية	%5	%50	صناديق أسواق النقد والسندات المحلية والعالمية	%40	%60	النقد	%0	%5
فئة الأصول	الحد الأدنى	الحد الأقصى																																			
أدوات أسواق النقد	%0	%5																																			
صناديق أسواق النقد	%40	%60																																			
صناديق الصكوك وصناديق أدوات الدخل الثابت	%0	%15																																			
صناديق الأسهم	%40	%60																																			
الصناديق الأخرى	%0	%10																																			
صناديق تستثمر في الذهب	%0	%10																																			
نوع الاستثمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى																																			
صناديق الأسهم المحلية	%5	%50																																			
صناديق الأسهم العالمية	%5	%50																																			
صناديق أسواق النقد والسندات المحلية والعالمية	%40	%60																																			
النقد	%0	%5																																			

(هـ) أسواق الأوراق المالية التي يحتمل أن يشتري ويبيع الصندوق فيها استثماراته

الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
<p>سيقوم مدير الصندوق بالاستثمار محليًا بشكل رئيسي، حيث ستكون معظم استثمارات الصندوق في المملكة العربية السعودية. كما يمكن لمدير الصندوق الاستثمار في الفرص المتاحة عالميًا وفقًا لتقديره وكما يراه مناسبًا لتحقيق مصلحة لمالكي الوحدات. ولن يكون هناك تركيز على نطاق جغرافي معين بحيث لا تتجاوز الاستثمارات في الصناديق الخارجية ما نسبته 30% من قيمة صافي أصول الصندوق.</p>	<p>صناديق الاستثمار المرخصة من هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية</p>

(و) إفصاح استثمارات مدير الصندوق في وحدات صندوق الاستثمار

الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
-----------------	----------------

<p>يمكن لمدير الصندوق وفقاً لتقديره الخاص المشاركة في الصندوق كمشترع عند تأسيس الصندوق أو بعد إطلاق الصندوق، ويحتفظ مدير الصندوق بحقه في تخفيض مشاركته كلياً أو جزئياً متى ما رأى ذلك مناسباً. سيتم الإفصاح عن إجمالي قيمة هذه الاستثمارات إن وجدت بشكل ربع سنوي وسيتم التعامل مع مدير الصندوق حال استثماره في الصندوق دون تمييز عن أي مستثمر آخر مع مراعاة متطلبات المادة (15) "اشتراكات الصندوق" من لائحة صناديق الاستثمار.</p>	<p>يجوز أن يقوم مدير الصندوق - حسب تقديره المطلق لما يراه مناسباً - بالاشتراك في الصندوق بصفته مستثمراً. مع ذلك فإنه يحتفظ بالحق في تخفيض اشتراكه جزئياً أو كلياً متى اعتبر ذلك مناسباً على ألا يمارس هو أو تابعيه حقوق التصويت المرتبطة بالوحدات التي يملكونها. وسيقوم مدير الصندوق بالإفصاح عن حجم استثماراته في الصندوق بنهاية كل ربع سنة على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق بالإضافة للتقارير الدورية التي يصدرها مدير الصندوق.</p>
<p>ز) أنواع المعاملات والأساليب والأدوات التي يمكن لمدير الصندوق استخدامها بغرض اتخاذ قراراته الاستثمارية</p>	
<p>الصيغة المقترحة</p> <p>- يختار مدير الصندوق الاستثمارات التي يستثمر بها بناءً على معايير تشمل: الفحص الكمي وتقييم الجودة الائتمانية ومستوى المخاطر والعائد المتوقع والتزام الاستثمارات بالمعايير الشرعية</p> <p>- لأجل الحفاظ على توزيع أصول الصندوق بما يتلاءم مع أهداف الصندوق ونسبة الاستثمار في كل مجال استثماري، سيقوم مدير الصندوق بصورة دورية بإعادة توزيع الأصول.</p> <p>- سيستثمر الصندوق بشكل أساسي في صناديق أصدرها مدير الصندوق أو أي من تابعيه وفقاً لأهداف الصندوق وسيقوم مدير الصندوق - وفقاً لتقديره - باتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة لإدارة الصندوق، وله في ذلك الاسترشاد بالدراسات والتقارير والتقييمات الاستثمارية والاقتصادية والسياسية المختلفة والمعلومات المتاحة لديه من قبل فريق الأبحاث أو أي جهة أخرى خارجية كبيوت الاستثمار ومراكز الدراسات، ودراسة الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية المختلفة، والسيولة النقدية المتاحة.</p>	<p>الصيغة الحالية</p> <p>ستتم إدارة الصندوق بصورة نشطة بحيث يقوم مدير الصندوق، وبصورة دورية، بتقييم الأصول المختلفة من ناحية استثمارية وتقييم أوضاع أسواق الاستثمار بصورة عامة. ومن ثم اختيار أفضل الأصول المتاحة للاستثمار</p> <p>يجوز لمدير الصندوق الاستثمار في أي صندوق مدار من قبل مدير الصندوق أو في الصناديق الأخرى الموافق عليها من قبل هيئة السوق المالية والمدارة من قبل مدراء آخرين مرخص لهم، على أن يلتزم مدير الصندوق بالنسب المقررة في المادة (56) من لائحة صناديق الاستثمار. وفي جميع الأحوال، سيوزع الصندوق استثماراته فيما بين 3 صناديق على الأقل.</p> <p>كما يجوز أن يقوم مدير الصندوق في أي وقت بإيداع المبالغ النقدية لدى أي جهة من الجهات ذات العلاقة، وذلك بناء على الشروط التي يعتبرها مدير الصندوق مناسبة وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.</p>
<p>ط) قيود الاستثمار</p>	
<p>الصيغة المقترحة</p> <p>ط) قيود الاستثمار</p> <p>يلتزم الصندوق بقيود الاستثمار والمعايير المحددة في المادة (56) "الصندوق القابض" من لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، والمعايير الشرعية التي تحددها اللجنة الشرعية.</p>	<p>الصيغة الحالية</p> <p>ط) أي قيد آخر على أنواع الأوراق المالية أو الأصول الأخرى التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها</p> <p>يلتزم الصندوق بقيود الاستثمار والمعايير المحددة في المادة (56) "الصندوق القابض" من لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.</p>
<p>ي) الحد الذي يمكن فيه استثمار أصول الصندوق في وحدات صندوق أو صناديق استثمار يديرها ذلك المدير أو مديرو صناديق من الباطن أو مديرو صناديق آخرون</p>	
<p>الصيغة المقترحة</p> <p>يستهدف الصندوق الاستثمار في وحدات صناديق استثمارية أصدرها مدير الصندوق أو أي من تابعيه أو في</p>	<p>الصيغة الحالية</p> <p>سوف يستثمر الصندوق في ثلاث صناديق استثمار على الأقل، ولن تقل الاستثمارات في كل صندوق من تلك</p>

<p>وحدات صناديق استثمارية أخرى مرخصة من هيئة السوق المالية أو من هيئة رقابية خاضعة لمتطلبات تنظيمية مماثلة لتلك التي تفرضها الهيئة وفقاً لأهداف الصندوق</p>	<p>الصناديق عن 5% من صافي قيمة أصول الصندوق، ولا تنطبق هذه النسبة على استثمارات الصندوق في صناديق استثمار إضافية. لن يتم استثمار ما يزيد على 50% من صافي قيمة أصول الصندوق في صندوق استثمار واحد.</p>
<p>(ك) صلاحيات صندوق الاستثمار في الإقراض والاقتراض</p>	
<p>الصيغة المقترحة</p>	<p>الصيغة الحالية</p>
<p>يحق للصندوق الحصول على تمويل إسلامي بما لا يتجاوز 15% من صافي أصول الصندوق ولفترة استحقاق لا تزيد عن سنة، ويستثنى من التقيد بهذه النسبة التمويل الإسلامي لغرض تغطية طلبات الاسترداد. كما يمكن رهن أصول الصندوق لغرض التمويل. ولا ينوي مدير الصندوق تمويل الأوراق المالية من أصول الصندوق، كما لا ينوي مدير الصندوق رهن أصول الصندوق.</p>	<p>بمقتضى شروط وأحكام الصندوق يفوض المشترك مدير الصندوق بالقيام حسب تقديره المطلق بتوفير تمويل إلى الحد المسموح به حسب لائحة صناديق الاستثمار من أي بنك تجاري مرخص له من قبل البنك المركزي السعودي بمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية أو من مدير الصندوق أو منشأة ذات علاقة، وذلك لاستخدامها فيما يتعلق بالصندوق في تلبية متطلبات السيولة القصيرة الأجل. ولن يتجاوز التمويل ما نسبته 10% وبحد أقصى ثلاثة أشهر من إجمالي حجم الصندوق ويستثنى من ذلك الاقتراض من مدير الصندوق أو منشأة ذات علاقة. وقد يقوم الصندوق بوضع ضمانات مقابل أية تسهيلات ائتمانية أو قروض قد يحصل عليها.</p>
<p>(ل) الإفصاح عن الحد الأعلى للتعامل مع أي طرف نظير</p>	
<p>الصيغة المقترحة</p>	<p>الصيغة الحالية</p>
<p>لا ينطبق</p>	<p>لن تزيد نسبة التعامل مع أي طرف نظير عن 50% من صافي قيمة أصول الصندوق.</p>
<p>(ن) المؤشر الاسترشادي</p>	
<p>الصيغة المقترحة</p>	<p>الصيغة الحالية</p>
<p>لا يرتبط الصندوق بأي مؤشر. ولكن، سيتم استخدام معيار مركب من 50% سايبيد لشهر واحد بالإضافة إلى 10% مؤشر آيديل ريتينغ للصكوك الخليجية و 40% من مؤشر اس اند بي للأسهم السعودية الشرعية للمقارنة مع أداء الصندوق 50% SAIBID 1M + 10% IdealRatings GCC Sukuk + 40% S&P Saudi Shariah طريقة حساب المؤشر يحسب المؤشر بناء على مركب من 50% سايبيد لشهر واحد الذي يمثل نسبة العوائد على أساس نسب تمويل البنوك السعودية لبعضها بالريال السعودي، بالإضافة إلى 10% من مؤشر آيديل ريتينغ للصكوك الخليجية والذي يهدف إلى قياس أداء الصكوك الخليجية و 40% من مؤشر اس اند بي للأسهم السعودية الشرعية والذي يهدف إلى قياس أداء الشركات السعودية الشرعية المدرجة في السوق</p>	<p>المؤشر الإسترشادي للصندوق يتكون من 50% معدل سعر الفائدة بين البنوك (لايبور) شهر واحد، و25% مورقان ستانلي للأسهم العالمية، و25% مؤشر تداول لجميع الأسهم السعودية. وسيعمل مدير الصندوق على تحقيق أداء أعلى من أداء المؤشر دون أي ضمان من المدير لذلك أو مسؤولية عليه بهذا الخصوص. ويمكن الحصول على معلومات حول أداء الصندوق مقارنة بمؤشره في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق www.anbcapital.com.sa</p>

السعودي. يمكن للمستثمرين متابعة أداء المؤشر على الموقع الإلكتروني الخاص بمدير الصندوق www.anbcapital.com.sa	
س) عقود المشتقات	
الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
لا ينطبق	يمكن للصندوق أن يستثمر في أسواق المشتقات المالية بهدف تحسين الأداء وتقليل المخاطر.
ع) أي إعفاءات توافق عليها هيئة السوق المالية بشأن أي قيود أو حدود على الاستثمار	
الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
لم يقدم مدير الصندوق طلب إعفاء لهيئة السوق المالية من لائحة صناديق الاستثمار حتى تاريخ إعداد هذه الشروط والأحكام.	لم يتم الحصول على أي إعفاء من قيود الاستثمار الواردة في المادة 41 من لائحة صناديق الاستثمار.
مبررات التعديل: ليتماشى مع أهداف الصندوق وتوافقه مع المعايير الشرعية.	

إضافة في فقرة (4) المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق

قبل اشتراك المستثمرين في وحدات الصندوق، يجب عليهم قراءة الشروط والأحكام بدقة وتمعن، لا سيما مخاطر الاستثمار الواردة في هذه المادة، مع العلم بأن هذه المخاطر الموضحة قد تم ذكرها على سبيل المثال لا الحصر. وعليه، فمن المحتمل وجود مخاطر أخرى غير معروفة أو محددة أو مرئية في الوقت الراهن لمدير الصندوق، من شأنها التأثير على استثمارات الصندوق.

الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
ه) إن قيمة الوحدات وإيراداتها عرضة للصعود والهبوط. قد لا يتمكن المستثمرون من استعادة بعض أو كل مبالغ استثماراتهم ويجب على الأشخاص القيام بالاستثمار في الصندوق فقط إذا كانوا قادرين على تحمل الخسارة والتي قد تكون كبيرة أحياناً. وإن مدير الصندوق غير ملزم بقبول طلبات استرداد الوحدات بسعر الاشتراك. ومالك الوحدات يتحمل المسؤولية عن أي خسارة مالية تترتب على الاستثمار في الصندوق إلا إذا كانت ناتجة عن إهمال أو تقصير. كما يتطلب الاستثمار في الصندوق التزاماً كما هو مبين في الشروط والأحكام هذه، دون وجود أي ضمان لتحقيق عائد من رأس المال. ومن الممكن أن يكون الصندوق غير قادر على تحقيق عائدات إيجابية من استثماراته، وربما يتعذر بيع أصول الصندوق أو التصرف فيها بأي شكل من أشكال التصرف بالسعر الذي يعتبره الصندوق أنه يمثل القيمة العادلة.	ه) مالك الوحدات يتحمل المسؤولية عن أي خسارة مالية تترتب على الاستثمار في الصندوق إلا إذا كانت ناتجة عن إهمال أو تقصير.
تعديل وإضافة جميع المخاطر الرئيسية المحتملة	
و) هنالك أخطار محتملة عديدة تتعلق بالاستثمار في الصندوق كما هو مبين في القائمة أدناه، والمخاطر الرئيسية	و) المخاطر الرئيسية المحتملة المرتبطة بالاستثمار في صندوق الاستثمار:

المحتملة المرتبطة بالاستثمار في صندوق الاستثمار هي كما يلي:	
تعديل في فقرة (6) الفئة المستهدفة للاستثمار في الصندوق	
الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
يستهدف الصندوق المستثمرين الراغبين في تنمية رأس المال على المدى المتوسط ولديهم القدرة والقابلية لتحمل مستوى مخاطر متوسط.	هذا الصندوق ملائم للمستثمرين الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة والحكومية وشبه الحكومية الذين يفضلون الاستثمارات متوسطة الأجل ولديهم القدرة والقابلية لتحمل مستوى مخاطر متوسط.
تعديل في فقرة (8) العملة	
الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
عملة الصندوق هي الريال السعودي وفي حال الاشتراك بعملة أخرى غير الريال السعودي، فإن سعر الصرف المستخدم في هذه الحالة سوف يخضع لأسعار الصرف السائدة في حينها، ويتحمل مالكي الوحدات أي تقلب في أسعار الصرف.	عملة الصندوق هي الدولار الأمريكي. إذا تم الدفع عن وحدات الصندوق بعملة غير عملة الصندوق، سيقوم مدير الصندوق بتحويل العملة التي تم الدفع بها إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف الساري في ذلك الوقت حسب أسعار الخزينة لدى بنك anb، ويتحمل المستثمر أي تقلب في أسعار الصرف ويصبح الشراء ساري المفعول عند استلام مدير الصندوق لذلك المبلغ بعملة الصندوق على أساس سعر التقييم التالي لوقت استلام المبلغ.
إضافة في فقرة (9) مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب	
أ) تفاصيل جميع المدفوعات من أصول صندوق الاستثمار وطريقة احتسابها:	
<p>- أتعاب الإدارة: يتقاضى مدير الصندوق من الصندوق في كل يوم تقييم رسوم إدارة سنوية بحد أقصى 0.90% من صافي قيمة أصول الصندوق. إذا استثمر الصندوق في صناديق مدارة من شركة العربي المالية، سيتم التنازل عن رسوم الإدارة أو إعادة دفعها بالكامل لصالح الصندوق أو الجزء المستحق منها لشركة العربي المالية وذلك في حال استثمار الصندوق في صندوق له مدير من الباطن أو مستشار استثمار. أما في حال الاستثمار في صناديق مدارة من جهات أخرى غير مدير الصندوق، فسوف يتم خصم رسوم الإدارة من الصندوق على ألا تزيد عن 2.00% سنويًا من قيمة الأصول المستثمرة في تلك الصناديق. كما يحق لمدير الصندوق أن يتنازل عن جزء أو كل من قيمة أتعاب الإدارة المذكورة أعلاه في أي وقت حسب تقديره المطلق على أن يتمتع جميع مالكي الوحدات بجميع الفئات بحقوق متساوية وأن يعاملوا بالمساواة من قبل مدير الصندوق.</p> <p>- أتعاب أمين الحفظ: سيتم احتساب رسوم الحفظ على أساس 0.03% سنويًا على صافي قيمة أصول الصندوق المستثمرة في الصناديق الأخرى. و 0.02% سنويًا من صافي قيمة أصول الصندوق المستثمرة في الأسهم وأدوات الدخل الثابت، و 0.005% سنويًا على صافي قيمة أصول الصندوق المستثمرة في صفقات أسواق النقد ماعدا النقدية. وخصمها كل يوم تقييم على أساس قيمة أصول الصندوق ما عدا النقد. بالإضافة للرسوم النظامية والرسوم التي قد تفرضها الأسواق ومراكز الإيداع والتي من الممكن أن تتغير من وقت لآخر.</p> <p>- مصاريف التمويل المتوافقة مع معايير اللجنة الشرعية: تحسب في كل يوم تقييم وتدفع حسب متطلبات الجهة الممولة حسب الأسعار السائدة</p>	

-مصاريف ورسوم التعامل (الوساطة): تدفع مصاريف التعامل أو أية رسوم نظامية أخرى من قبل الصندوق مباشرة بمستويات تحددها الأنظمة أو وسيط التعامل أو أمناء الحفظ في الأسواق التي يقوم الصندوق بالشراء أو البيع فيها. تتفاوت تلك المبالغ استناداً على معدل تداول أصول الصندوق وحجم العمليات المنفذة وحسب الأسعار السائدة

-الرسوم والمصاريف الأخرى: لمدير الصندوق الحق في تحميل الصندوق أي رسوم أو مصاريف أخرى مسموح بها نظامياً وهي على سبيل المثال: أتعاب مراجع الحسابات، أتعاب المستشار الضريبي وأي رسوم أخرى ذات علاقة بالضريبة، ومكافآت أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلين، وأتعاب خدمات اللجنة الشرعية، ورسوم هيئة السوق المالية، ورسوم النشر على موقع تداول (السوق)، والتكاليف المتعلقة بجمعيات مالكي الوحدات، مصروفات طباعة التقارير، بالإضافة إلى المصاريف الإدارية ومصاريف معالجة البيانات والعمليات الخاصة بالصندوق. ولن يتجاوز إجمالي تلك الرسوم والمصاريف الأخرى 1.00% سنوياً من متوسط صافي قيمة أصول الصندوق خلال السنة المالية. وهي على النحو التالي:

- 1- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين: يحصل كل عضو مجلس إدارة مستقل على 10,000 ريال سعودي عن كل اجتماع على جميع الصناديق الشرعية على أن يتحمل الصندوق نصيبه من هذه التكاليف، يتم احتسابها على أساس يومي كمصروف مستحق (موزعة على 365 يوم) ويتم خصمها كل يوم تقييم من أصول الصندوق ويتم دفعها نهاية العام.
 - 2- أتعاب مراجع الحسابات: رسوم تدقيق سنوية: 26,000 ريال سعودي رسوم مراجعة نصف سنوية: 15,000 ريال سعودي، يتم احتسابها على أساس يومي كمصروف مستحق (موزعة على 365 يوم) ويتم خصمها كل يوم تقييم من أصول الصندوق ويتم دفعها بشكل ربع سنوي
 - 3- تكاليف الرقابة الشرعية: 10,000 ريال سعودي سنوياً يتم احتسابها على أساس يومي كمصروف مستحق (موزعة على 365 يوم) ويتم خصمها كل يوم تقييم من أصول الصندوق ويتم دفعها بشكل ربع سنوي
 - 4- مصروفات رقابية: 7,500 ريال سعودي سنوياً، يتم احتسابها على أساس يومي كمصروف مستحق (موزعة على 365 يوم) ويتم خصمها كل يوم تقييم من أصول الصندوق ويتم دفعها نهاية السنة المالية.
 - 5- مصاريف نشر بيانات الصندوق على موقع تداول: يتم احتسابها على أساس يومي كمصروف مستحق (موزعة على 365 يوم) ويتم خصمها كل يوم تقييم من أصول الصندوق ويتم دفعها نهاية السنة المالية.
 - 6- مصاريف إعداد وتقديم إقرار معلومات إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: كحد أقصى 20,000 ريال، يتم احتسابها على أساس يومي كمصروف مستحق (موزعة على 365 يوم) ويتم خصمها كل يوم تقييم من أصول الصندوق ويتم دفعها نهاية السنة المالية.
 - 7- رسوم المؤشر الاسترشادي: 32,500 ريال سنوياً بحد أقصى، يتم احتسابها على أساس يومي كمصروف مستحق ويتم خصمها كل يوم تقييم من أصول الصندوق ويتم دفعها نهاية السنة المالية .
 - 8- المصاريف الإدارية ومصاريف معالجة البيانات والعمليات الخاصة بالصندوق: يتقاضى مدير الصندوق 0.15% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق وتشمل مصاريف الشؤون الإدارية الخاصة بالصندوق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات. يتم تحميلها على الصندوق على أساس نسبة أصول الصندوق من حجم أصول الصناديق العامة المفتوحة التي يقوم مدير الصندوق بمعالجة بياناتها وبالعمليات الخاصة بها .
- تجدر الإشارة إلى أن جميع الرسوم والأتعاب والعمولات والمصاريف التي تستحق لشركة العربي المالية ومقدمي الخدمات الآخرين لا تشمل ضريبة القيمة المضافة والتي سيدفعها الصندوق بشكل منفصل وفقاً للنسب التي ينص عليها نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.

تعديل في فقرة (9)
فقرة (ب)

الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
جدول افتراضي يوضح المصروفات والرسوم الفعلية المحملة على الصندوق في السنة الماضية مع مثال يوضح تأثيرها على	جدول يوضح جميع الرسوم والمصاريف، مع كيفية حساب مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب، ووقت دفعها من قبل الصندوق.

رسوم ومصروفات	رسوم ومصروفات الصندوق (دولار أمريكي) (نسبة مئوية) %2.00	رسوم ومصروفات المشترك (نسبة مئوية) %2.00	رسوم ومصروفات المشترك (دولار أمريكي) 2,000
رسوم الاشتراك	4,562.06		
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	5,333	0.0446%	45
رسوم مراجع الحسابات	10,933	0.0914%	91
الرسوم الرقابية	2,000	0.0167%	17
نشر بيانات الصندوق على موقع تداول	1,333	0.0111%	11
اتخاب أمين الحفظ	4,018	0.0336%	34
أخرى	12,583	0.1052%	105
رسوم الإدارة*	-		0
إجمالي المصروفات	36,201		303

الأرقام أعلاه كما في 2022/12/31 م.

مبلغ استثمار افتراضي في الصندوق قدره 1,000,000 ريال ومتوسط حجم الصندوق 100 مليون ريال.
نسبة التكاليف المتكررة إلى القيمة الإجمالية لأصول الصندوق
%0.10
نسبة التكاليف غير المتكررة إلى القيمة الإجمالية لأصول الصندوق
%0.00
إجمالي نسبة الرسوم والمصاريف
%0.10

**إضافة في فقرة (9)
(هـ) لا يوجد أي عمولات أخرى**

يحق لمدير الصندوق أن يبرم ترتيبات عمولة خاصة تكون محصورة في سلع وخدمات قد يحصل عليها مدير الصندوق على أن تكون متعلقة بتنفيذ صفقات نيابة عن صندوق الاستثمار أو بتقديم أبحاث لمصلحة الصندوق وفقاً لللائحة مؤسسات السوق المالية. كما يحق لمدير الصندوق أن يتنازل عن جزء أو كل من قيمة أتعاب الإدارة المذكورة أعلاه في أي وقت حسب تقديره المطلق على أن يتمتع جميع مالكي الوحدات بجميع الفئات بحقوق متساوية وأن يعاملوا بالمساواة من قبل مدير الصندوق.

إضافة في فقرة (9)

(ز) أي عمولة خاصة يبرمها مدير الصندوق:
يحق لمدير الصندوق أن يبرم ترتيبات عمولة خاصة تكون محصورة في سلع وخدمات قد يحصل عليها مدير الصندوق على أن تكون متعلقة بتنفيذ صفقات نيابة عن صندوق الاستثمار أو بتقديم أبحاث لمصلحة الصندوق وفقاً لللائحة مؤسسات السوق المالية.

(ح) مثال افتراضي يوضح جميع الرسوم والمصاريف ومقابل الصفقات التي دفعت من أصول الصندوق أو من قبل مالك الوحدات على أساس عملة الصندوق.
بافتراض أن حجم استثمار المشترك هو 1,020,000 ريال ومتوسط حجم الصندوق خلال السنة 100 مليون ريال وبافتراض ثبات أداء الصندوق بدون تغير.

مبررات التعديل والإضافة: ليتماشى مع أهداف الصندوق واستراتيجيته.

تعديل في فقرة (11) التعاملات

(ج) الحد الأدنى للاشتراك والاسترداد ونقل الوحدات

الصيغة المقترحة	الصيغة الحالية
الحد الأدنى للاشتراك 100 ريال سعودي الحد الأدنى للاشتراك الإضافي 100 ريال سعودي الحد الأدنى للاسترداد 100 ريال سعودي الحد الأدنى لنقل الوحدات لا ينطبق. وفي حالة ما إذا كان من شأن أي طلب من طلبات الاسترداد تخفيض استثمار أي مشترك في الصندوق إلى أقل من الحد الأدنى للرصيد اللازم وهو ما يعادل 100 ريال سعودي على أساس سعر التقييم التالي لطلب الاسترداد، ففي هذه الحالة يمكن استرداد مبلغ الاستثمار بأكمله على حسب تقدير مدير الصندوق المطلق. بالنسبة للمشاركين الذين يودون الاستفادة من برنامج	الحد الأدنى للاشتراك 2,000 دولار أمريكي الحد الأدنى للاشتراك الإضافي 500 دولار أمريكي الحد الأدنى للاسترداد 500 دولار أمريكي الحد الأدنى لنقل الوحدات لا ينطبق. وفي حالة ما إذا كان من شأن أي طلب من طلبات الاسترداد تخفيض استثمار أي مشترك في الصندوق إلى أقل من الحد الأدنى للرصيد اللازم وهو ما يعادل 2,000 دولار أمريكي على أساس سعر التقييم التالي لطلب الاسترداد، ففي هذه الحالة يمكن استرداد مبلغ الاستثمار بأكمله على حسب تقدير مدير الصندوق المطلق. بالنسبة للمشاركين الذين يودون الاستفادة من برنامج الاشتراك المنتظم لدى مدير الصندوق،

<p>الاشتراك المنتظم لدى مدير الصندوق، فالحد الأدنى هو 50 ريال سعودي في الشهر ولمدة حد أدناه 3 أشهر متتالية.</p> <p>ويجوز لمدير الصندوق تخفيض الحد الأدنى للاشتراك والاشتراك الإضافي للبرامج الادخارية والاستثمارية.</p>	<p>فالحد الأدنى هو 200 دولار أمريكي في الشهر ولمدة حد أدناه 3 أشهر متتالية.</p> <p>ويجوز لمدير الصندوق تخفيض الحد الأدنى للاشتراك والاشتراك الإضافي للبرامج الادخارية والاستثمارية.</p> <p>مبررات التعديل: ليتماشى مع أهداف الصندوق واستراتيجيته.</p>
---	---

إضافة فقرة (25) لجنة الرقابة الشرعية

تتكون لجنة الرقابة الشرعية للصندوق من اللجنة الشرعية بالإضافة إلى كوادر من المستشارين والمراقبين الشرعيين القائمين على ضمان الالتزام الكامل بالقواعد والتوجيهات التي تقدمها اللجنة الشرعية (أ) أسماء أعضاء اللجنة الشرعية، ومؤهلاتهم معالي الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع (رئيساً) عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها ومستشار بالديوان الملكي، ورئيس محكمة التمييز في مكة المكرمة سابقاً وفضيلته عضو في عدد من اللجنة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية والدولية، إضافة إلى أن فضيلته نائب رئيس المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وله العديد من الإسهامات والمؤلفات في مجال الفقه والاقتصاد الإسلامي.

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالوهاب بن عبداللطيف الصالح (عضواً) حاصل على شهادة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى - قسم الفقه المقارن. وكانت الرسالة بعنوان: التصرفات العارضة على عقود التمويل والخدمات المصرفية دراسة فقهية مقارنة -رسالة مطبوعة-، وللشيخ خبرة قضائية في القضاء العام ثلاث عشرة سنة، وهو عضو سابق في المجلس العلمي بمؤسسة الأمير محمد بن فهد بن جلوي، ورئيس لجنة الأوقاف بغرفة الأحساء سابقاً، ومتعاون بالتدريس بكلية الحقوق بجامعة الملك فيصل سابقاً

الشيخ الدكتور/ عبد الله بن عبد العزيز المصلح (عضواً) الأمين العام للمجلس الإسلامي للدعوة والإغاثة، ونائب رئيس مجلس أمناء جامعة شيتاغونغ الإسلامية في بنجلاديش. وأيضاً المستشار الأكاديمي لكلية الدراسات الإسلامية بدي. كما يشغل عضويات مختلفة في مجموعة من اللجان الشرعية في البنوك وشركات التأمين وبعض الشركات. يتمتع الشيخ الدكتور/ عبد الله بن عبد العزيز المصلح بعلم شرعي عالي، كما أنه يمتلك خبرة في أعمال البنوك والمصرفية الإسلامية تمتد إلى أكثر من أربعين سنة والشيخ صاحب شهرة قبول واسع في وسط المجتمع السعودي.

ب) أدوار ومسؤوليات اللجنة الشرعية

-وضع معايير لاختيار الأدوات الاستثمارية التي يجوز لمدير الصندوق استخدامها والاستثمار فيها وفقاً للضوابط الشرعية .

-دراسة شروط وأحكام الصندوق والأهداف والسياسات الاستثمارية للصندوق لضمان تقيدها بالمعايير الشرعية وتقديم الرأي الشرعي إلى مدير الصندوق فيما يخص التقيد بها.

-مراجعة أي تغييرات يقوم بها مدير الصندوق في شروط وأحكام الصندوق لضمان الالتزام بالمعايير الشرعية.

-المراقبة الدورية لاستثمارات الصندوق ومدى مطابقتها للمعايير الشرعية مع إبداء الرأي الشرعي فيما يتعلق بالالتزام بالصندوق بالمعايير الشرعية المحددة له.

ج) تفاصيل مكافآت أعضاء لجنة الرقابة الشرعية
يتم تحميل الصندوق مبلغ 10,000 ريال سعودي كمكافأة مالية مقابل خدمات الرقابة الشرعية.

د) المعايير المطبقة لتحديد شرعية الأصول المعدة للاستثمار

يجب أن تفي معاملات المرابحة بالشروط الآتية:
- أن تكون السلع التي يتم التعامل فيها مسموحاً بها في الأغراض التجارية، على أن يستبعد منها الذهب والفضة والعملات.
- الحصول على الحيازة القانونية للسلعة.
- أن يتم شراء السلعة من طرف وبيعها إلى طرف آخر.

الإجارة

هي سلعة مملوكة أو مستأجرة لتأجيرها بعد ذلك، بشرط أن تكون تلك السلعة مقبولة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

الصكوك وما في حكمها

هي عقود منفعة أو تمويل أو تسنيد مبنية على أحد البيوع الشرعية. وسيتم النظر إلى كل طرح من هذه الأصول على حدة لأخذ الموافقة الشرعية اللازمة في حينه.

تم الموافقة على القواعد الشرعية أعلاه من اللجنة الشرعية لشركة العربي المالية.
سيتم استبعاد أي شركة لم تعد متوافقة مع المعايير الشرعية بعد مراجعة أصول الصندوق والتي تتم بشكل ربعي.

مبررات التعديل: ليتماشى مع أهداف الصندوق وتوافق مع المعايير الشرعية.

تقر شركة العربي المالية بأن هذا التغييرات المقترحة أعلاه لا تتعارض مع لائحة صناديق الاستثمار واللوائح التنفيذية الأخرى وأي نظام معمول به في المملكة العربية السعودية.

وختاماً، نود أن نتقدم إليكم بالشكر الجزيل على ثقتكم بنا ومنحنا الفرصة لإدارة استثماراتكم، مؤكداً لكم حرصنا البالغ على استمرار العلاقة الوطيدة بيننا، ومواصلة توفير أفضل الفرص الاستثمارية المتوافقة مع أهدافكم الاستثمارية.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير.